

2020

التعاون الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي 1991-2001

م.د. نكتل عبد الهادي عبد الكريم
جامعة الموصل / كلية الآداب

م.د. سوسن جبار عبد الرحمن
جامعة الموصل / كلية الآداب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

عبد الرحمن, م.د. سوسن جبار (2020) "التعاون الأمريكي مع دول مجلس and عبد الكريم, م.د. نكتل عبد الهادي 2001-1991, "التعاون الخليجي", *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 19: Iss. 1, Article 8. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol19/iss1/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.



التعاون الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي 1991-2001

م.د. نكتل عبد الهادي عبد الكريم
م.د. سوسن جبار عبد الرحمن
جامعة الموصل / كلية الآداب



**The American Cooperation with Gulf
Cooperation Council Countries
1991-2001**

**Instructor Doctor. Nektil Abd Al Hadi Abd Al
Kareem
Instructor Doctor Sawsan Jabbar Abd Al
Rahman
Mosul University/ College of Arts**



ملخص البحث

كان لا يزال اختلال التوازن الاقليمي قويا في منطقة الخليج , لمعالجة هذه الحالة كان هناك خياران الأول مواصلة سباق التسلح والذي كان واضحا أنه لا يستوعب جميع مكونات استراتيجية البيئة الاختيارية. حتى في حالة وجود قوة خليجية مشتركة ، ليس من السهل تحقيق التوازن الاستراتيجي.

والسبب خلف هذا هو تشابه المعتقدات الاستراتيجية التي يتبناها القادة الوطنيون في مجلس التعاون الخليجي وليس تفضيل خيارات الاستعداد للحرب وإمكانية ضعيفة للحرب نفسها بدل وكالة أخرى. والخيار الثاني الاعتماد على ما أسمته الولايات المتحدة (توازن إستراتيجي عبر الشواطيء) ، وأن القوى العظمى تتمتع بالقدرة على تحقيق التوازن في نظام التوازن الإقليمي للطاقة ولكن دون المشاركة مباشرة في البيئة الإستراتيجية للمنطقة المحلية و التنفيذ عن طريق بناء قواعد عسكرية في المنطقة ومنطقة التدخل السريع

والتنفيذ من خلال بناء القواعد العسكرية في المنطقة وبالاخص منطقة التدخل السريع التي تحتوي على مستودعات للسفن الحربية وغيرها. تتبع الولايات المتحدة حاليا خيارات مع دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أهدافها وأهداف السياسة.

Abstract

Military cooperation between the United States and the GCC military cooperation 1991-2001.

In the Gulf region was still a strong regional imbalance, to address this situation, there were two options, the first is to continue the arms race which clearly does not accommodate all components option environment strategy. even in the case of a joint Gulf force, it is not easy to achieve strategic balance. The reason for this is the same strategy beliefs espoused by national leaders in the GCC, and not preference options to prepare for war and a low possibility of war themselves other agency allowance, the second option is to rely on what he called the United States a strategy (balance across The Balance of beach Shore) and that the great powers to achieve balance in the regional balance of power system, but without direct involvement in the strategic environment of the local area and implementation by building military bases in the region And rapid intervention area containing warehouses for ordnance and warships and etcetera. already the United States pursuing options with GCC States to achieve its goals and policy objectives.

المقدمة

هناك العديد من العوامل التي شجعت على رسم الخطوط العريضة للتعاون العسكري الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي. منها عامل ضعف البنى الأمنية الاقليمية العربية بدءاً من مؤسسات الجامعة العربية ومروراً بهيئات وأطر مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن عدم

قناعة الأنظمة الخليجية ولاسيما الكويت والسعودية بأية صيغة أمنية أو ترتيب عسكري عربي أو إقليمي، إذ مازالت هذه النظم تركز على المنظومة العسكرية الأمريكية المباشرة في توفير الحماية الأمنية لها ولمصالحها في الخليج العربي، ومن العوامل الأخرى التي رسخت من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو انخفاض احتياطي الولايات المتحدة من النفط مقارنة مع دول الخليج العربي إذ تشكل احتياطات هذه الدول أكثر من 60% من الاحتياطات العالمية.

ومنطقة الخليج تعاني من اختلال ميزان القوى الإقليمي، ولمعالجة هذه الحالة كان هناك خيارين، الأول، هو الاستمرار في سباق التسلح الذي من الواضح أنه خيار لا يستوعب كل مكونات البيئة الاستراتيجية، وحتى في حالة بناء قوة خليجية مشتركة، ليس من السهل تحقيق التوازن الاستراتيجي الذاتي. والسبب في ذلك الاعتقادات الاستراتيجية نفسها التي يتبناها القادة الوطنيين في دول مجلس التعاون الخليجي، والقائمة على عدم تفضيل خيارات الاستعداد للحرب وتدني إمكانية شن الحرب بأنفسهم بدل توكل الآخرين عنهم، أما الخيار الثاني فهو الاعتماد على ما أسماها الولايات المتحدة الأمريكية باستراتيجية (التوازن عبر الشاطئ The Balance of Shore) والقائمة على أن تقوم القوى العظمى بتحقيق التوازن في نظام ميزان القوى الإقليمي لكن دون التورط المباشر في البيئة الاستراتيجية المحلية للمنطقة ويتم التنفيذ عن طريق بناء قواعد عسكرية في المنطقة وحول المنطقة للتدخل السريع تحتوي على مخازن للعتاد العسكري الثقيل والبوارج الحربية وإلى آخره. بالفعل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع الخيارين مع دول المجلس لتحقيق أهدافها وأهداف السياسة الأمريكية. وهذا ما ارتأينا تناوله في البحث، وذلك من خلال مبحثين، خصص الأول لإعطاء فكرة عن طبيعة الفكر الأمريكي تجاه دول المجلس، أما المبحث الثاني لبيان الأساليب الأمريكية في تحقيق التعاون العسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً- دول مجلس التعاون الخليجي في الاستراتيجية الأمريكية بعد عام 1991.

تمثل منطقة الخليج العربي مركزاً حيوياً لمصالح الولايات المتحدة بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي⁽¹⁾ وثرواتها النفطية والمالية⁽²⁾ وبسبب تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة، فهناك اعتبارات رئيسية تجعل من الخليج العربي مرتكزاً اقتصادياً بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي، ومن هذه الاعتبارات، أولاً، حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها

نتيجة انقطاع تدفق النفط او حتى ارتفاع اسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين واوروبا واليابان، ثانياً، الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة، ثالثاً، التحكم بأسعار النفط وتوزيعه، وبالتالي التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان واوروبا⁽³⁾. والسياسة الأمريكية⁽⁴⁾ تجاه منطقة الخليج العربي قائمة على ركيزتين أساسيتين هما:

الركيزة الأولى: احتواء الذئبين الكبيرين في الخليج ألا وهما إيران والعراق.

أما الركيزة الثانية: فإنها تحتوي على أربع محاور رئيسية وهي:

- 1 - دعم حكومات مجلس التعاون الخليجي.
- 2 - دعم مجلس التعاون الخليجي.
- 3 - تقوية العلاقات بين دول مجلس التعاون والحكومات الصديقة مثل بريطانيا- فرنسا- روسيا- مصر- سوريا... الخ.
- 4 - عقد الاتفاقيات العسكرية المنفردة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون.

إن ما سبق لا يحتاج إلى تعليق سوى إضافة جديدة حول الأساليب وهو ما لم يرد في إجابة المسؤول الأمريكي. ويمكن قراءة تلك الاضافة بقراءة أحداث حرب تحرير الكويت وما أعقبها من أحداث في المنطقة وفي العالم.

إن الولايات المتحدة حرصت على عدم التدخل المباشر طوال تاريخها في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى احتلال العراق للكويت، أصبحت مستعدة للتدخل المباشر في المنطقة. والذي سوف يختلف هو سيناريو هذا التدخل الذي قد يشترك في تحديده سلوك أي من الذئبين أو كليهما⁽⁵⁾.

استغلت الولايات المتحدة فرصة حرب الخليج الثانية 1990⁽⁶⁾ لتوجيه رسالة إلى الدول المنافسة لها كاليابان والدول الأوروبية بعدم تجاهل الدور القيادي المتميز لها في المرحلة المقبلة وخلال هذه المرحلة، كان الاتحاد السوفيتي يمر بظروف قاسية على الصعيد السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي، الأمر الذي دفع الرئيس السوفيتي السابق (غورباتشوف) إلى مساندة الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، مقابل السماح للولايات المتحدة بإدارة أزمة الخليج بشروطها ووفقاً لرؤيتها ومصالحها⁽⁷⁾، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من التأثير على الدول التي تحالفت معها ضد العراق وحشدها خلف سياستها، وتوزيع الادوار على تلك الدول وأصبحت الدول الأوروبية تدور في الفلك الأمريكي، وذلك من خلال قيام تلك الدول بتقديم الدعم المالي والعسكري للولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، وقد بالغت الولايات المتحدة في هذه المرحلة الى حد مشاركة دول الخليج في القرارات الداخلية المهمة، بل فرض إرادتها أيضاً في هذه القرارات، وهذا ما يفسر سقوط "إعلان دمشق" الذي عقد بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من مصر وسوريا إثر حرب الخليج الثانية. مما أدى الى تفوقها كقوة أحادية القطب، وقد حدث ذلك بسبب ارتباط حرب الخليج الثانية بعامل النفط الذي كان أحد المبررات الرئيسية لاندفاع الولايات المتحدة باتجاه العمل العسكري وللمحافظة على تدفق النفط للولايات المتحدة فهي تحرص على الأمن بهدف تأمين مصالحها⁽⁹⁾ وهذا ما أكدته الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب (Georg Herbert Walker Bush)⁽¹⁰⁾ في

خطابه الإعلامي في 23 كانون الثاني عام 1991 والذي ألقاه في احتفال جمعية ضباط الاحتياط بعد مرور اسبوع على بدء حرب الخليج الثانية "إن أمننا الاقتصادي، والبترولي في خطر" (11).

وهذا ما اتفق عليه كل من بوش الاب والرئيس بيل كلنتون (William J. Clinton) (12) والرئيس بوش الابن (George Walker Bush) (13)، إذ اعتبروا ان الوضع الراهن للولايات المتحدة يعد ظاهرة متميزة في السياسة الدولية قلما تتكرر ومن هنا انطلقوا في بلورة السياسة الخارجية الأمريكية من رؤية مفادها، ان على الولايات المتحدة استثمار هذا الوضع وعليه الاستمرار في القيادة الأمريكية للعالم فالرئيس بوش الاب كان يرى بعد انتهاء الحرب الباردة ان على الولايات المتحدة المزاجية بين دورها السياسي والدبلوماسي المتميز وقوتها العسكرية المنفردة بتلك المميزات التي لا تتوافر في القوى الكبرى الاخرى لغرض تأكيد الانفراد والزعامة وصرح ان " الولايات المتحدة ستحارب دفاعاً عن المبادئ الأمريكية والسلام العالمي" (14).

مجلس التعاون الخليجي في سياسة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية

1- الرئيس الأمريكي جورج بوش George Walker Bush

أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب أعلاني له في بداية أزمة الخليج في ايلول عام 1990 على أهداف السياسة الأمريكية تجاه حرب الخليج الثانية وهي ضمان أمن واستقرار المملكة العربية السعودية والخليج [الفارسي] (15).

كتب جورج بوش في مذكراته " أن علينا ببساطة ان نقود الآخرين...وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الاستقرار في العلاقات الدولية، ذلك اننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة، وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في العالم"(16).

يمكن فهم طبيعة اتجاهات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش من خلال كتاب مهم لأحد أساتذة العلوم السياسية (دافيد لويس سينجرا نيللى) بعنوان (الأخلاق السياسية الخارجية الأمريكية والعالم الثالث) (Ethics , American Foreign Policy and The Third World) وضح في الدراسة اربعة نماذج تفسر سلوك الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى مائة عام. وقد صنفت الدراسة الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب ضمن النموذج (القوميون) ومن ضمن اراءه في الرؤية السياسية الخارجية فقد لخص ما يعبر عنه الرئيس ضمن النموذج، بأن عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجان عن الصراع بين الشرق والغرب وإن النظام الدولي تجتاحه الفوضى ويحتاج لضبط، أما في جانب الأهداف المرحلية في السياسة الخارجية فنظرة الرئيس بوش الاب إنه لابد من تشجيع حكومات العالم للمساعدة في الدفاع العسكري عن الولايات المتحدة وضمان الوصول الى المواد الخام الاستراتيجية وإن المعونة الأمريكية تعتمد على الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في دول العالم فضلاً عن مساندة دول الحكومات الحليفة ضد الشيوعية والثورات الشعبية، ووضحت الدراسة ان المستهدفين في وجه نظر الرئيس بوش تنحصر في الاهتمام بالعلاقات بين الشرق والغرب، والاستفادة من التعاون مع حكومات العالم، أما عن الاجراءات فتتراوح بين التدخل العسكري والإجراءات غير المعلنة(17).

وجاء توضيح طبيعة السياسة الأمريكية تجاه دول المجلس، على لسان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Addison Baker)(18) في 6 شباط عام 1991 أمام لجنة الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي نقاط خطته الخمس الخاصة برسم العلاقات الأمريكية في منطقة الخليج العربي في اعقاب حرب الخليج الثانية، وهي على النحو التالي

1-ترتيبات أمنية اقليمية جديدة في الخليج.

2-إشراف إقليمي على التسلح.

3-إصلاح اقتصادي وتعاون إقليمي.

4-مصالحة بين [اسرائيل] والدول العربية والفلسطينيين.

5-تقليص الاتكالية الأمريكية على الطاقة.

ويلاحظ من ذلك ان محوري التوجه للسياسة الأمريكية يرتكزان على نفط الخليج العربي وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة تحت هيمنة القوة العسكرية الأمريكية لاحتكار نفطها ومنع بروز اية قوة اقليمية في المنطقة (19).

2- الرئيس الأمريكي بيل كلنتون William J. Clinton

أما ما يميز سياسة الرئيس بيل كلنتون، رؤيته لاستمرار الهيمنة العالمية للولايات المتحدة معتمداً في ذلك على القوة الاقتصادية الأمريكية. لقد كان توجه الرئيس كلنتون منطلقاً من فكرة مفادها، ان الهيمنة الأمريكية تكمن في قوتها الاقتصادية وفق مدخلات جديدة متمثلة في التراكم التكنولوجي المستمر وكذلك التراكم المعرفي والثقافي وكفاءة التدبير والابتكار والزيادة والتنظيم والسيطرة على الاسواق العالمية والمنظمات الاخرى ولقد حاول ان يربط بين الأفكار المثالية في السياسة الخارجية والمصالح الاحتكارات الأمريكية⁽²⁰⁾.

عملت إدارة كلنتون على إحداث توازن بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية كأداة للهيمنة في السياسة الدولية عبر ابتكار تكنولوجيا عالية قائمة على تقنية المعلومات والاتصالات العالية الكفاءة (High information technology) وهذه التقنية تعني مجموعة من التقنيات الدقيقة عالية الكفاءة وقليلة الكلفة وغير مسبقة، والتي تسهل عملية نقل الأموال والأفكار والسلع بين كافة أرجاء العالم وتتفرع عنها تقنيات صغيرة وكبيرة، تلك التقنيات التي من جعلت العالم الغربي في الأساس يعيش عصر المعلوماتية، وهذه التقنية كانت وسيلة بيد الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة نظام اقتصادي جديد قائم على ربط اقتصاديات العالم بشبكة من العلاقات التجارية والصناعية والمالية أي إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على أساس فكرة الشبكة أظهر مفهوم سياسي واقتصادي جديد بالأساس عرف بالعولمة، وتكون الولايات المتحدة الأمريكية مركزها⁽²¹⁾.

وتعقيباً على ما ذكرنا، فان الولايات المتحدة الأمريكية عمدت الى جعل التكنولوجيا حجر الأساس في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لكي تبقى قادرة على الاستمرار في اداء دور مركزي في الاقتصاد العالمي. وهذا ما اكده نيللي في دراسته (السابق ذكرها) عندما وضع أن الهدف الاساسي في برنامج الرئيس كلنتون هو تأمين الرفاه الاقتصادي للمواطن الأمريكي على المدى الطويل والتأثير في السياسات الداخلية والخارجية للحكومات الخرى⁽²²⁾.

لم يستطع الديموقراطيون من انصار كلينتون تجاهل حقيقة ان الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر في العالم- وأن فروع الشركات الأمريكية في الخارج تمتلك نصيباً كبيراً من جملة التصدير العالمي، أكثر مما تملكه الشركات العاملة على الأراضي الأمريكية، وأن ربع الناتج القومي الأمريكي مرتبط بالاقتصاد العالمي. ويوصلها إلى السلطة، أشاعت الإدارة الأمريكية مصطلح (توسيع منطقة ديموقراطية السوق) وقد رأى الرئيس كلينتون، بعد دخوله البيت الأبيض، أن من الضروري أن يقارن بينه وبين الرؤساء السابقين للولايات المتحدة والذين كانوا يجسدون النشاط العالمي للسياسة الأمريكية. ووفقاً للوثيقة الإرشادية التي اتخذها البنتاجون عام 1992 فإن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تقضي على سعي الدول الصناعية الكبرى في تحدي زعامتنا أو محاولة تغيير النظام السياسي أو الاقتصادي القائم، على حد زعم كلنتون⁽²³⁾.

وأضافت وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت (-) Madeleine K. Albright 1996 (2001)⁽²⁴⁾ "سوف نحتفظ بوجودنا في كل مكان تقتضي الضرورة الدفاع عن مصالحنا فيه"، مؤكدةً إن الأدوات التي يستخدمها الأمريكيون من أجل تحقيق اهدافهم على النحو التالي (المنطق البسيط، الحوافز الاقتصادية، المساعدة الفنية، المعاهدات الجديدة، تبادل المعلومات، استخدام

القوة، التهديد باستخدام القوة، المقاطعة، التهديد بالمقاطعة، وأي تركيب من الأدوات السابقة ذكرها)⁽²⁵⁾.

عبر المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية السناتور دول (Dul) في كلمته الرئيسية عن السياسة الخارجية الأمريكية والتي ألقاها عام 1996 في مركز نيكسون للسلام والحرية عن هذا الاتجاه بشكل واضح وتعهد بالتمسك بسياسة الاستراتيجية الكبرى والتي تضمنت تأكيداً على "الهيمنة على اوروبا وسواحل المحيط الهادي والخليج [الفارسي] وضمان حرية التجارة"⁽²⁶⁾.

يجد الكثير من الباحثين ان الأفكار التي طرحت في عهد الرئيس الامريكي بوش الأب وجدت نفسها في مذهب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عبر الاستراتيجية المعاصرة للسياسة الخارجية الأمريكية" إذ ان فكرة من لم يكن معنا فهو ضدنا" والتي اعتبرت احد شعارات الحرب الأمريكية ضد الإرهاب الدولي، فضلاً عن فكرة ان الولايات المتحدة هي وحدها المسؤولة عن امن العالم وهي مصدر القيم الوحيد التي جاءت في خطب وأحاديث الرئيس الأمريكي بوش الابن تعد مدعاة للقول ببيان السياسة الخارجية الأمريكية تشهد تحولاً عن الاسلوب الذي تميزت به الإدارة الأمريكية في زمن كلينتون⁽²⁷⁾.

أنصبت اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الابن على استمرار الهيمنة على العالم دون تغيير او تبديل سواءً للفكرة الأساس المنطلقة من دعم التكنولوجيا لمصادرة القوة الأخرى أو رؤية استخدام الوسيلة للوصول الى الهيمنة⁽²⁸⁾.

من خلال ما تقدم فإن الولايات المتحدة الأمريكية انفردت بالتحكم بشؤون أهم منطقة استراتيجية في العالم من حيث الامدادات النفطية والموقع المؤثر وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة وتغيب الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عن الساحة الدولية ومنافستها للمشاريع الأمريكية في المنطقة، فقد أصبح التحكم في هذه المنطقة واقطارها المنتجة للنفط هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية. فاندفعت لتحقيق اهدافها بسبل عديدة.

ثانياً-العلاقات الخليجية الأمريكية -العسكرية 1991-2001

حدد ديفيد ماك David Mack (السفير الأمريكي السابق) في المملكة العربية السعودية المصالح المتبادلة أو المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي في اربع نقاط رئيسة وهي:

1- المحافظة على الحوار السياسي والاستراتيجي المستمر بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ودول مجلس التعاون الخليجي حول القضايا الأمنية المعقدة والشائكة، من اجل الوصول إلى الصياغات الاستراتيجية التي تشمل المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

2-التشديد على أهمية التدريب الأمني والعسكري المشترك وتحديث المعدات العسكرية لجيوش دول المنطقة، من أجل زيادة قدرة الجاهزية لهذه الجيوش للتعامل مع الأحداث المفاجئة أو أي انهيار أمني للوضع في المنطقة لاسيما بعد حرب الخليج الثانية.

3- التأكيد على أهمية التعاون العسكري الثنائي بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، باعتبارها أكثر مرونة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية بالتعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه دول المنطقة⁽²⁹⁾.

4- تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي⁽³⁰⁾.

وفعلًا بدأ الساسة في الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ هذه المصالح عبر هذه الخطوات:

1- الاتفاقيات الأمنية والوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي حدث تغيير في الإدراك الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة، في المدة (1991-2001) في كيفية الحفاظ على امنها، إذ لم يعد أمن مجلس التعاون الخليجي أمناً خليجياً فحسب او مسؤولية دول الخليج فقط، بل تم الربط بين الأمن الدولي وامن دول مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة والتمثلة بوجود القوات الغربية ولاسيما الأمريكية على اراضيها، واكتسب أمن المنطقة أبعاداً مختلفة أبرزها الخطر الداخلي والتهديدات الخارجية، وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي بأمن الخليج، الذي عبرت عنه صيغة إعلان دمشق، وفقدت دول المجلس ثققتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، مما أدى إلى تقويض مبادئ الأمن القومي العربي وترتب على ذلك تكثيف الجهود العسكرية في المنطقة، وكانت نتيجة ذلك ان اصبح امن الخليج مسؤولية دولية من جانب وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية⁽³¹⁾.

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش من أمام الكونغرس في 11 ايلول من عام 1990 فيما يتعلق بأزمة الخليج، قائلاً: "ان مصالحنا والتزاماتنا في الخليج ليست مجرد مصالح والتزامات عابرة، انها تعود الى ما قبل دخول العراق الى الكويت وسوف تستمر بعدها، وستلعب الولايات المتحدة دوراً مزدوجاً ولفترة طويلة بعد ان تعود جميع قواتنا الى أرض الوطن لمساعدة دول الخليج (الفارسي)، إذ عليها بالتشاور مع دول اخرى ان تردع أي عدوان محتمل، وان تساعد الدول الصديقة وتمكينها من الدفاع عن نفسها، كما يقع عليها في الوقت نفسه عبء العمل على تقييد انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ والتقنيات النووية"³².

يلاحظ من الخطاب انه صاغته الولايات المتحدة بمفردها وخصصت نفسها فيه بحصة الاسد، حيث أكد ذلك حين قال: " لكي تمارس الولايات المتحدة دوراً قيادياً عليها ان تظل قوية، إن

زعامتنا العالمية وقوتنا المحلية هما وجهان لعملة واحدة، ويتكاملان ويتداخلان معاً بحيث يشكلان نسيجاً واحداً، نسيجاً متيناً مثل العلم الأمريكي نفسه".

في رسالة وجهها الى القوات الأمريكية في 2 اذار عام 1991 بعد توقف المعارك، كتب بوش يقول " لقد اجتاز النظام العالمي الجديد اختباراً اولياً، وتم دفن عقدة فيتنام الى الابد في شبه الجزيرة العربية"(33).

فمعظم دول مجلس التعاون الخليجي دول صغيرة بمعايير المساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية، ولكن لديها في الوقت ذاته ثروات نفطية كبيرة، والمشكلة أن هذه الدول توجد في منطقة مضطربة وغير مستقرة من العالم، وخاصة في ظل وجود قوى إقليمية ودولية كبرى لها طموحات في المنطقة (34).

ان وجود الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 1991 كان مركزاً حول محيط منطقة الخليج وليس في قلبها، متبينة لاستراتيجية التوازن عبر الشاطئ التي تتضمن الاعتماد على الأطراف الإقليمية في الحفاظ على التوازن الإقليمي وأمن المصالح ونشر القوات العسكرية في محيط المنطقة، ولا تتدخل إلا عندما تفشل الأطراف في الصمود أمام التحديات الأمنية التي يواجهونها، لكن بعد عام 1991 توسع الانتشار الأميركي إلى قلب المنطقة وحولها، مترافقاً مع تطورات كبرى جارية على المستوى الإقليمي والدولي والتي منها حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كدولة منتصرة ومهيمنة على النظام الدولي(35).

أصبح الوجود العسكري الأمريكي ضرورة حتمية في منطقة الخليج بعد حرب الخليج الثانية، فقد تصاعد هذا الوجود المباشر في المنطقة، وذلك من خلال قوات برية وجوية، وقواعد وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج، إذ تمركزت وحدات عسكرية أمريكية برية وجوية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وأصبح الوجود البحري المكثف على مياه الخليج العربي حقيقة واقعة، في المقابل كان أهم ما يتم التفكير به من جانب دول المجلس هو أن تستفيد من هذا الوضع الجديد لتأمين نفسها والاتجاه إلى التنمية البشرية والاقتصادية ورفع كفاءة قدراتها العسكرية بالتوازي مع خيارات الدفاع الخليجي الأخرى، لذا بدأ مشروع إقامة حزام أمني يشمل دول مجلس التعاون الخليجي في التبلور لتحقيق بعدين أساسيين وهما: تأمين الرقعة الجغرافية لكل دول المجلس بقدراتها المحدودة بالتعاون مع القوات الأجنبية وخصوصاً الأمريكية، والتي سمحت لها بالتمركز في أراضيها، وتأمين المجالين البحري والجوي لدول المجلس عبر أحزمة دفاع بحري وجوي تنشئها دول المجلس بقدرات عالية تعتمد على أسلحة بحر وجو متقدمة، تحقق لها التفوق البحري والجوي بالمنطقة، وذلك من عبر ترسانات الأسلحة الغربية في الأساس(36).

عُقدت الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس ايضاً والتي كانت عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس وهي إلزامية لمن وقّع عليها وصادق عليها وفق نصوص موادها. وتم التوقيع عليها في 1991 من قبل وزراء الداخلية لكل من دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض، كما بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين في كانون الاول 1994 هذه الخطوة داعياً بقية الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن،

وتضمنت الاتفاقية المبادئ الذي ينص على ان المحافظة على امن واستقرار دول مجلس التعاون هو مسؤولية جماعية يقع عبئها على دولها⁽³⁷⁾.

كان لحرب الخليج الثانية تأثير واضح في تأسيس بنية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، فعقب الحرب جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية أمريكية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعاون بشدة نحو الولايات المتحدة وكانت محوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، فقد وافقت ان تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح، ووافقت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح مرتفعة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأمريكية بصفة أساسية⁽³⁸⁾.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أزمة حرب الخليج الثانية على عقد مجموعة من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع دول المنطقة التي تتيح لها التوضع المسبق لقواتها وتخزين معداتها وتوفير المنافذ لتسهيل حركة قطعاتها العسكرية المختلفة، خاصة تلك الموجودة على شواطئ دول مجلس التعاون الخليجي، يشتمل معنى الوجود الاستراتيجي الأمريكي في قلب المنطقة ومحيطها، عمليات توفير مهبط الطائرات والتسهيلات البحرية وتمركز القوات البرية ونشر أنظمة الاتصالات ومواقع السيطرة والقيادة والاستخبارات والدعم اللوجستي⁽³⁹⁾.

الكويت:

في 4 أيلول عام 1991 وقع كل من ديك تشيني (Dick Cheney)، وزير الدفاع الأمريكي، والشيخ علي السالم الصباح، وزير الدفاع الكويتي "اتفاق التعاون الدفاعي" بين الكويت والولايات المتحدة مدتها (عشر) سنوات⁽⁴⁰⁾ وأقر مجلس الوزراء الكويتي الاتفاقية في 19 من ايلول من العام ذاته، على أن تمدد الاتفاقية تلقائياً كل عام بعد مرور السنوات العشر، وبالرغم من أن تفاصيل الاتفاق ظلت غير معلنة، فقد عُرف منها أنه يشمل على إجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، تدريب القوات المسلحة الكويتية⁽⁴¹⁾ وعلى مشتريات دفاعية، أي شراء الكويت أسلحة ومعدات أمريكية، وعلى تمركز معدات عسكرية وعسكريين امريكيين في الكويت لاستخدامها في اوقات الطوارئ⁽⁴²⁾ واستخدام أمريكا قواعد جوية وبحرية كويتية، ولاتزال قوات أمريكية ترابط في الكويت وفقاً لهذه الاتفاقية⁽⁴³⁾.

فضلاً عن ذلك فقد اعترفت الحكومة الكويتية عبر كلمة القاها طلال العيار نائب رئيس البرلمان الكويتي يوم 7 كانون الاول 1996 من "ان الوجود العسكري الأمريكي رغم تعددية دوافعه الا انه في واحدة منها اتي نتيجة لطلب كويتي، انما يأتي ضمن الاتفاقيات الموقعة بين نظامه والادارة الأمريكية"، وقد نشرت في الكويت (4600) عسكري، فضلاً عن (ثمانى) طائرات مقاتلة من طراز الشبح⁽⁴⁴⁾ و (2000) من قوات جوية مؤلفة من مفارز طائرات قتالية، وطائرات هليكوبتر يتغير تشكيلها، ومن رماة البحرية، و(10) عناصر من البحرية⁽⁴⁵⁾.

لتعزيز تواجدتها فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى وجود عسكري لقواتها في دول مجلس التعاون، ففي الكويت منشآت تضم معدات متركزة مسبقاً للجيش الأمريكي تكفي لتسليح قوة بحجم لواء، لاستخدامها عند الحاجة⁽⁴⁶⁾ وتنتشر الوحدات العسكرية الأمريكية في قاعدة أحمد الجابر الجوية والتي تضم منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ، وفي جزيرة فيلكا ومطار الكويت

الجوي وميناء الأحمدى، وأهم القواعد قاعدة علي سالم ومعسكر أريفجان، ويبلغ عدد القوات الأمريكية في الكويت (10) الاف عسكري مع حوالي (1200) عسكري في ميناء العقبة تُقدّم فيه خدمات مختلفة للقوات البحرية الأمريكية⁽⁴⁷⁾.

كما تستضيف دولة الكويت أيضاً بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية الكويتية (UNIKOM) وهي بعثة مكلفة بضمان الحدود التي تم ترسيمها بين الدولتين، وتعد الحدود بينهما اول حدود في التاريخ تضمنها منظمة دولية⁽⁴⁸⁾.

البحرين:

تُعدّ البحرين الدولة الثانية بعد الكويت من بلدان المجلس التعاون الخليجي التي وقعت اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عقدت في 27 تشرين الاول من عام 1991 "اتفاقية تعاون دفاعي بين البلدين ومدتها عشر سنوات، وتضمنت فضلاً عن الوجود العسكري الأمريكي في البحرين، إجراء تدريبات وتمارين مشتركة بين القوات الأمريكية والبحرينية⁽⁴⁹⁾.

استفادت البحرين من موقعها الجغرافي المميز كجزيرة في مياه الخليج لتقديم خدماتها، وبموجب الاتفاقية الدفاعية، أصبح هناك كثافة للوجود العسكري الأمريكي، وهي عبارة عن قواعد دعم لوجستي للقوات الأمريكية المنتشرة في محيط المنطقة مثل قاعدة الجفير العسكرية القريبة من المنامة وتضم ما بين (860 و 1200) عسكري أمريكي، و تضم مقرات لـ (القيادة المركزية) لقواتها، ومنذ عام 1993 أصبحت (القيادة المركزية للبحرية الأمريكية) في البحرين، كما أصبحت البحرين مقراً لقيادة "الاسطول الخامس" الأمريكي وذلك منذ أول تموز من عام 1995⁽⁵⁰⁾ والذي يعمل قائده تحت امرة القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية بصفة مباشرة وتتولى القيادة المركزية المسؤولية الكلية عن ضمان الدفاع عن دول المجلس التعاون الخليجي⁽⁵¹⁾، وفي تشرين الثاني من عام 1995، سمحت البحرين للولايات المتحدة الأمريكية بأن تنشر في مطاراتها (وبصورة مؤقتة) 18 طائرة حربية، وتضم قاعدة الشيخ عيسى الجوية مهبطاً لطائرات الترمين الأمريكية، فضلاً عن التسهيلات المُقدمة في ميناء سلمان للقوات الأمريكية، فقد أنشئ في البحرين عام 1996 "مكتب للتعاون العسكري" ضم عدداً من الضباط والمدنيين الأمريكيين⁽⁵²⁾ واستضافت البحرين مقر الفريق المتعدد الجنسيات والمكلف من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالبحث وتجريد العراق من اسلحة الدمار الشامل عام 2001⁽⁵³⁾.

قطر:

تأتي قطر في المرتبة الثالثة لبلدان مجلس التعاون الخليجي التي وقعت اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي حزيران من عام 1992 تم التوصل بين البلدين الى "اتفاقية تعاون دفاعي" وعلى الرغم من عدم الإعلان عن بنود الاتفاقية، إلا انه أفصح ادوارد جيرجيان (Edward Djerejian) - مساعد وزير الخارجية الأمريكية- عن بعض مضامينها موضحاً ان

بلاده" ستتعاون تعاوناً وثيقاً مع دول الخليج لضمان حاجاتها الدفاعية المشروعة"، وأشار ان الاتفاقية تضمنت مبيعات الأسلحة، وترتيبات أمنية ثنائية، وتدريبات عسكرية مشتركة، وزيادة في حجم الوجود العسكري البحري الأمريكي في الخليج، وتخزين أسلحة في المنطقة⁽⁵⁴⁾.

فتحت الاتفاقية الآفاق واسعاً أمام التعاون العسكري بين الدولتين، فقد أتيح للقوات الجوية الأمريكية استخدام الأجواء القطرية، كما أتيح للقوات البحرية الأمريكية الاستفادة من تسهيلات بحرية مميزة، وتضم قطر العديد من القواعد العسكرية الجوية الأمريكية والتي تستخدم كقاعدة لتخزين الأسلحة والعتاد والمواد التموينية، فلقد ساهمت قطر بالتضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية في بناء الهياكل والأنظمة الأكثر فاعلية، التي صممت لدعم امكانيات السلام والاستقرار في المنطقة على المدى القريب والبعيد. إذ وافقت على تمرکز لمعدات بحجم لواء من الجيش الأمريكي، كوسيلة لتسهيل رد الفعل الأمريكي الأكثر سرعة في حال وجود خطر على دول المنطقة. واستضافت قطر تمارين عسكرية كبيرة بمشاركة القوات الجوية الأمريكية ووحدات من قوات التدخل السريع التابعة لمشاة البحرية الأمريكية. ونفذت مع الولايات المتحدة الأمريكية مناورات عسكرية ثنائية أكثر من أي دولتين في المنطقة⁽⁵⁵⁾.

وافقت قطر في اذار من عام 1995 على تخزين "التجهيزات الثقيلة للواء أمريكي آلي" على أرضها، وبدأت بإنشاء مستودعات لهذه التجهيزات في الدوحة، كما بدأت القوات الجوية القطرية تدريبات مشتركة مع القوات الجوية الأمريكية التي اكتسبت مواقع عديدة في قطر، ولاسيما بعد تحويل قاعدة "السيلية" القطرية الى إحدى القواعد الكبرى الأمريكية وتبلغ مساحتها (262) فدناً وقد اكتملت عام 2000 وكلفت أكثر من (100) مليون دولار أمريكي، وتحتوي على أكثر من (20) مخزناً صالحاً لكل المناخات و(900) دبابة، وآليات مقاتلة ويمكن للقاعدة ان تخزن معدات وأسلحة تكفي للواء كامل من الجيش، وتشمل القاعدة مجعماً سكنياً يتسع لـ (300) جندي موجودين بصورة دائمة تقريباً في القاعدة، فضلاً عن قاعدة (العديد) القطرية والتي تستخدم منذ عام 2001 للغرض ذاته⁽⁵⁶⁾.

المملكة العربية السعودية:

وسّعت المملكة العربية السعودية إطار تعاونها العسكري والأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية، بحيث أصبح الطيران العسكري الأمريكي يتواجد في الأجواء السعودية والبحرية العسكرية الأمريكية منتشرة في موانئها، بالرغم من أن السعودية لم توافق رسمياً على تمرکز وحدات عسكرية أمريكية على أراضيها، إلا أن قواتها أجرت تدريبات وتمارين عديدة مع القوات البرية الأمريكية إلى ان تم التوصل إلى اتفاق عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وذلك في حزيران من عام 1992⁽⁵⁷⁾، بشأن توسيع اتفاقية قديمة للتدريب العسكري عمرها (20) عاماً كأساس قانوني للتعاون العسكري المجدد، ونصت الاتفاقية على السماح بمشتريات أسلحة وإجراء مناورات تدريبية مشتركة بين الطرفين وتدريب الجيش السعودي⁽⁵⁸⁾.

تضم المملكة قواعد عسكرية أمريكية في كل من الدمام وخميس وحفر الباطن والخبر وتبوك (قاعدة الامير سلطان الجوية)، وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة، وقاعدة الملك خالد الجوية بأبها، وقاعدتي الرياض والطائف العسكريتين، فضلاً عن قاعدتي الظهران وجدة⁽⁵⁹⁾.

بالرغم من الرفض السعودي فكرة إنشاء مخازن أسلحة ومعدات للقوات الأمريكية على أرضها، بعد حرب الخليج الثانية، إلا أنه لظالما استخدمت الولايات المتحدة من الاحداث حجج للتوسيع نفوذها في المنطقة، فقد زعمت في تشرين الاول من عام 1994، ان العراق قد دفع بوحدات عسكرية إلى الحدود مع الكويت والسعودية، مما اتاح لها نشر قواتها بشكل واسع ومكثف كرد على التهديدات الآتية من العراق، على حد زعم الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁰⁾.

ويمكن القول انه لغاية عام 2001 كانت في السعودية جيوش من الولايات المتحدة الأمريكية تُقدّر بـ(5110) عسكريين منهم (790) عسكرياً من القوات البرية، ووحدة صواريخ (باتريوت)، ووحدة إشارة، و(4050) عسكرياً من القوات الجوية، وعدد متغير من الوحدات التي تقوم بخدمة دورية (تتضمن تشكيلات من طائرات عسكرية إف 15 وإف 16 وإف 17، وطائرات نقل واستطلاع، وطائرات تجسس يو 2، واي 3، و20 عنصراً من رماة البحرية)، وتتناوب على التمرکز في المملكة عناصر من القوات الجوية والبرية الأمريكية⁽⁶¹⁾.

سلطنة عمان:

نظراً لموقع سلطنة عمان الاستراتيجي، بحكم اشرافها على ممرات الشحن الواقعة في مضيق هرمز، والتي تمر عبرها صادرات الخليج من النفط والغاز والحركة البحرية الاخرى في المياه التابعة لها، وإدراكاً لمسؤوليتها في القيام بما في وسعها لضمان سلامة مضيق هرمز والدفاع عنه، احتلت سلطنة عمان أولوية استراتيجية في مجال التعاون العسكري الأمريكي مع دول المنطقة. فهناك انتشار للقوات الأمريكية في سلطنة عُمان حيث أصبحت هناك قواعد أمريكية (سيب ومازيرا وتومران)، وتتلقى تسهيلات عسكرية في ميناء قابوس بمسقط وميناء صلالة ومطار السيب وقاعدة المثنى الجوية وقاعدة تيمور الجوية، وتمثل قاعدة مصيرة العسكرية واحدة من أقوى مواقع التمرکز العسكري الأمريكي، ويُقدر مجموع الوجود الأمريكي في عُمان بحوالي (3000) عسكري من العناصر المختلفة التابعة للقوات الجوية والبحرية الأمريكية⁽⁶²⁾.

الامارات العربية المتحدة:

خلال حرب الخليج الثانية قدمت الإمارات للولايات المتحدة مبلغ (6,572) بليون دولار كدعم مباشر، كما قدمت ما قيمته (218) مليون دولار كمساعدات عينية، وفي عام 1992، أجرت الإمارات مفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل إقامة ترتيبات أمنية بين البلدين، حيث قدمت الإمارات للولايات المتحدة تسهيلات عسكرية جوية وبحرية⁽⁶³⁾. وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الامارات لتعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة اقدمت في 23 تموز من عام 1994 على توقيع اتفاقية تعاون دفاعي مشترك بين الطرفين في المجالات العسكرية، ووصف دبلوماسيون هذا الاتفاق بأنه لا يعدو كونه يضيف صيغة رسمية على التعاون الدفاعي القائم منذ فترة طويلة بين الامارات والولايات المتحدة، فالقوات الأمريكية تتمركز وتتلقى تسهيلات في القواعد العسكرية في البلاد، مثل قاعدة الظفرة الجوية بـ(أبو ظبي) ومطار إمارة الفجيرة الدولي وميناء زايد بإمارة أبو ظبي ومينائي راشد وجبل علي بدبي وميناء الفجيرة، وهناك قاعدة جوية تعد أهم مركز لتوفير الوقود للطائرات في منطقة القاسمين، ويتواجد في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي (500) جندي امريكي تقريباً، وبعض طائرات الاستطلاع⁽⁶⁴⁾.

في عام 1995 سمحت الإمارات للواء من الجيش الأمريكي مع (120) دبابة و (70) مركبة قتال مشاة مدرعة بالتمركز على أراضيها، وفي بيان مشترك صدر عن الحكومة الاماراتية في 14 حزيران من عام 1998، جاء فيه "أن العلاقات الثنائية بين البلدين قد اتسعت لتشمل التعاون البناء والمشارك في المجالات التجارية والتعليمية والأمنية، وأن هذه الروابط الوثيقة أصبحت عاملاً فعالاً في حماية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي"⁽⁶⁵⁾.

وقعت الامارات في اذار عام 2000 عقداً مع شركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية، لشراء (80) طائرة إف-16 الأمريكية المقاتلة، بقيمة (6,4) بليون دولار امريكي، بحيث أصبحت الامارات العربية المتحدة، وعلى نحو متزايد، مهمة بالنسبة إلى استراتيجية (القيادة المركزية الأمريكية) في المنطقة، لاسيما ان الامارات تتصل ببحرين هما الخليج العربي وخليج عمان، وتطل على واحد من اهم المضائق في العالم، وهو مضيق هرمز الذي يصل خليج عمان بالخليج العربي، فضلاً عن كونها تشكل منطقة غنية بالنفط الذي أضحي حاجة عالمية، لذلك مثلت مفتاح الدعم لنشاطات الولايات المتحدة في منطقة الخليج⁽⁶⁶⁾.

أشارت وثائق وزارة الدفاع الأمريكية الصادرة عام 1999 الى ان التواجد الأمريكي منذ حرب الخليج الثانية هو تواجد محدود إذ يتمركز حوالي (15) ألف جندي امريكي فضلاً عن الأسلحة والقوات المخزونة لاستخدامها في أي وقت لوقف أي اعتداء ودعم الاستقرار، والحقيقة انه في عام 2000 كان للولايات المتحدة (20) ألف جندي في منطقة الخليج وفي وقت واحد و(20) سفينة مدعومة بأعداد كبيرة من الطائرات على الارض ووحدات اخرى فضلاً عن تمتعها بحرية الاستخدام للمرافق والتسهيلات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، ففي المملكة العربية السعودية هناك (5000) جندي و(130) طائرة مقاتلة و(4410) خبير، أما في الكويت يوجد لواء مشاة و(12) طائرة هليكوبتر قتالية و(24) طائرة مقاتلة، فضلاً عن الأسلحة المخزونة لقوة لواء من الجنود، وفي البحرين تمثل الوجود العسكري الأمريكي بـ (50) خبيراً و(18) طائرة مقاتلة في حين تمثل بـ (4000) جندي و(34) طائرة، وأسلحة مقاتلة للواء مدرع في قطر، وفي الامارات العربية المتحدة تضمنت (60) جندياً و(120) خبير عسكري، اما في عُمان فقد تضمنت (607) خبير⁽⁶⁷⁾.

واجه الوجود العسكري الأمريكي رفضاً داخلياً في بعض هذه الاقطار، فشعوب المنطقة تنظر للولايات المتحدة بعيون الشك بسبب التأييد الواسع لـ (إسرائيل) والتدخل في شؤون المنطقة ودورها المهيمن على النظام الدولي ككل⁽⁶⁸⁾، فقد تعرضت للكثير من الهجمات كما حدث في تفجيرات الرياض عام 1996 والخبر عام 1997، والذي دلل على عدم قناعة الفاعلين بشرعية هذه القوات وضرورة الضغط عليها بقصد اخراجها من شبه الجزيرة العربية، كما ان حالة العنف السياسي التي شهدتها البحرين في السنوات 1996، 1997، قد كان من أسبابها الوجود العسكري الأمريكي في البلاد⁽⁶⁹⁾.

أما حكومات المنطقة فهي ترى أنها سوف تستفيد من الوجود الغربي في تطوير قواتها المسلحة وتحديث معداتها والاندماج في المنظومة الأمنية الكونية، وتصبح ضمن اهتمامات اميركا الأمنية، لذلك استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في عقد وتنفيذ الاتفاقيات الأجنبية مع الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت المنطقة تنافساً شديداً للحصول على

الامتيازات الدفاعية، فضلاً عن الامتيازات الدفاعية مع الولايات المتحدة، وإقامة القواعد والتسهيلات العسكرية البرية والبحرية والجوية عن طريق الاتفاقيات، فقد لجأ الطرفان (الأمريكي والخليجي) الى عقد العديد من صفقات التسلح.

2- الإنفاق الخليجي على التسلح العسكري:

إن أحد أكثر مظاهر العلاقات الأمنية الأمريكية- الخليجية هو العلاقات العسكرية المتعلقة بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق السلاح في دول مجلس التعاون، واستعانة هذه الأخيرة بأمريكا من أجل تحديث قواتها المسلحة وبناء قوة ردع ضد التهديدات الأمنية المختلفة.

بدأت مظاهر ذلك في اتجاه دول المجلس إلى تحديث قواتها البحرية بشراء وحدات كبيرة ذات أنظمة متطورة وقدرات عالية، وأعداد كبيرة من الطائرات العامودية التي تستخدم في مقاومة الغواصات وفي الاستطلاع البحري، علاوة على أنظمة الدفاع الساحلي، وفي مجال القوات الجوية قدمت دول المجلس طلبات لشراء أعداد كبيرة من طائرات (الميراج 2000) الفرنسية وطائرات (اف 18) الأمريكية، علاوة على ما هو موجود أصلاً لديها من هذه الطائرات، ومن المفترض أن هذا الخيار يحقق استراتيجية دفاعية متوازنة لدول المجلس تتيح لها التأمين اللازم لأراضيها والقدرة على ردع العدوان البحري والجوي دون تدخل دولي حاد يورطها في إعلان الحرب ضد المعتدي⁽⁷⁰⁾.

وصل حجم مبيعات الولايات المتحدة للفترة من آب عام 1990 الى حزيران عام 1992 الى نحو (17) مليار دولار الى منطقة الخليج، وهدفت الدوائر الأمريكية الى دول المجلس الى دعم وتعزيز الأمن القومي الأمريكي عبر تقوية القدرات العسكرية لحكومات صديقة وحليفة لواشنطن، فضلاً عن تخفيف الأعباء الدفاعية عن كاهلها والتي تستهلك مبالغ طائلة من ميزانية تلك الدول، وتزايد الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي الى درجة إلقاء عبئاً ثقيلاً على ميزانيات هذه الدول، فقد فاق الإنفاق العسكري المعدلات العالمية السائدة من حجم الدخل القومي، ويمكن ملاحظة ذلك عبر الجدول التالي:

جدول رقم (1) نسبة الإنفاق العسكري الى الناتج المحلي في دول المجلس التعاون الخليجي⁽⁷¹⁾.

الدولة	نسبة الإنفاق
المملكة العربية السعودية	15.7
عُمان	13.6
الكويت	12.6
قطر	12

الامارات العربية المتحدة	6.5
البحرين	4.8

شهدت مبيعات الأسلحة الأمريكية لأقطار المنطقة ارتفاعات كبيرة بلغت قيمتها الاجمالية للمدة من (1990-1992) ما بين (35-45) مليار دولار وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة للأسلحة الأمريكية، فمن المعروف ان حرب الخليج الثانية قد اوجد وضعاً استراتيجياً صعباً للموقف السعودي باعتبارها تمثل الدولة القلب في المنظومة الأمنية الإقليمية الخليجية، وهي تتصدر دول المنطقة ولها وزنها ووضعها الخاص، وبسبب اعتمادها على برامج التحديث الكبرى للجيش السعودي من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي في المنطقة، فاندفعت نحو زيادة الإنفاق على التسلح العسكري، ويمكن ملاحظة مدى الإنفاق العسكري السعودي من خلال الجدول التالي⁽⁷²⁾.

جدول رقم (2) النفقات العسكرية للمملكة العربية السعودية بـ (المليون دولار)

1991	40,200
1992	38,800
1993	22,100
1994	18,400
1995	19,100
1996	18,800
1997	21,100
1998	19,800
1999	21,200
2000	22,000
2001	24,700

وحذت بقية دول المجلس حذوة السعودية باتجاه زيادة الإنفاق العسكري، وذلك بسبب زيادة التحديات الأمنية في منطقة الخليج بسبب الحروب (حرب الخليج الاولى والثانية) وبسبب الوجود العسكري الأجنبي الكثيف وتصادد التوترات المستمرة فضلاً عن التطور المستمر لاقتصاديات دول المنطقة وظهور بوادر تركيز مصادر الثروة التي تحتاج قوة لحمايتها، ويمكن توضيح مدى ارتفاع نسبة الانفاق العسكري الخليجي من الجدول التالي بـ (المليون دولار)⁽⁷³⁾.

الجدول رقم (2) الانفاق العسكري لأقطار مجلس التعاون الخليجي (1991-2001)

السنوات	الإمارات	البحرين	عُمان	الكويت	قطر	المجموع
1991	3,499	263	1,741	15,857	-	21,360
1992	3,395	279	2,085	8,037	-	5,767.37
1993	3,255	271	1,985	3,889	-	9,400

1994	3,093	275	2,087	4,126	-	6,491.93
1995	3,011	285	2,028	4,525	-	9,849
1996	2,982	303	1,909	3,848	-	9,042
1997	3,016	297	1,978	2,933	-	8,224
1998	2,986	304	1,774	2,735	-	7,799
1999	2,950	340	1,797	2,658	-	7,745
2000	2,876	337	2,139	3,082	-	8,434
2001	2,836	355	2,488	3,029	-	8,708

بالنسبة لدول المجلس، فقد تولدت لديها قناعة طويلة فترة تسعينات القرن العشرين مؤداها ان أمن الخليج شأن دولي، وهو ما أكسب الوجود الأجنبي شرعيته في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية، ويعزز من هذه القناعة أن دول المجلس صغيرة الحجم نسبياً وبينهم عدا السكان الاصليين، العديد من العمالة الآسيوية الوافدة، وهو ما يعكس مدى حاجة دول المجلس إلى الوجود الأجنبي لتوفير الحماية المشروطة⁽⁷⁴⁾، والتي كلفت دول مجلس التعاون الخليجي الكثير، فعن طريق التسليح العسكري سيطرت الولايات المتحدة على شبكات الأسلحة التي تقوم بنشرها على أراضي دول المجلس المحمية مع الإبقاء على محدودية القوة الذاتية لهذه الدول، وعلى كميات الأسلحة التي تفتتها، ونوعية هذه الأسلحة ومصادرها، مما يضطر الدولة المحمية الى حصر شراء غالبية أسلحتها ومعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية أولاً ومن ثم من حلفائها ثانياً، وعدم الإفراط في تضخيم جيوشها وكميات أسلحتها لكي تظل معتمدة على الدولة الحامية، فضلاً عن توفير المبالغ الطائلة للولايات المتحدة، إذ تقوم الدولة المحمية بتسديد نفقات القوات والقواعد المتواجدة على أراضيها وهي باهظة، والتي تتمكن الولايات المتحدة عبر هذه القواعد من مراقبة جميع الأنظمة والقوى المناوئة أو المعادية لها إذ يسهل عليها عزلها ومعاقبته، فضلاً عن تمكّنها من حماية حليفتها الاستراتيجية (اسرائيل) وتفضيلها على مصالح العرب جميعاً⁽⁷⁵⁾.

الخاتمة:

الرؤية الأمريكية تعد في الخليج حليفاً قوياً لها، وترى ايضاً أن أمن الخليج من أولويات سياستها في المنطقة، فقد اتخذ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي بعد حرب الخليج الثانية أبعاداً جديدة، فلم يعد يعبر فقط عن أدوار ووظائف تتعلق بخدمة اهداف ومصالح قوى دولية كبرى في منطقة الخليج، لكنه أضحي ركناً أساسياً من أركان الاستراتيجية الأمنية الخليجية، وبات محور الإدراك الخليجي الذي تألف بعد الأزمة.

يتضح مما تقدم إن أحد الأطراف الأكثر هيمنة على دول مجلس التعاون الخليجي هي الولايات المتحدة الأمريكية، والادارة الأمريكية سعت الى جعل دول مجلس التعاون الخليجية في حالة قلق امني مستمر من احتمال تعرض استقرارها الى التهديد من قبل الدول الاقليمية، وشجعت على إدامة هذه الحالة من اجل ان تفرض على هذه الدول استمرار التسلح وشراء الأسلحة والمعدات الأمريكية ودفع نفقات او تكاليف الوجود العسكري الأمريكي ولحاجة الولايات المتحدة الى نفط المنطقة حيث تستهلك نصف احتياجاتها النفطية فسيبقى النفط في المستقبل القريب والبعيد عاملاً أساسياً في استمرار الساسة الأمريكية على مبدأ استخدام سياسة القوة لفرض سيطرتها على دول المنطقة وضرب القوى الاقليمية التي تحاول التأثير على المصالح الأمريكية.

إن الوجود العسكري الأجنبي المكثف في المنطقة سواء تمثل ذلك في إنشاء القواعد العسكرية الثابتة أو تلك القوات العائمة في مياه الخليج وحتى بحر العرب والبحر الاحمر، يعتبر أحد العوامل الكبرى في عدم الاستقرار الإقليمي، وتأتي القوات الأمريكية على رأس قائمة القوات الموجودة في المنطقة بسبب حرب الخليج وكذلك بسبب حجم القواعد العسكرية في دول المنطقة، مما تمثل مأزقاً حقيقياً في المنطقة.

فقد أدت اعتماد دول المجلس على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع الدول الأجنبية الكبرى سواء بصورة علنية او سرية، وذلك بوصفها الضمانة المثلى لأمنها إلى تقاعس هذه الدول وتراخيها عن القيام بتطوير استراتيجياتها الدفاعية، مما أدى إلى بقائها على الاعتماد على الدول الغربية.

قائمة الهوامش

1) تعد المنطقة من الناحية الجغرافية مؤثراً استراتيجياً في النظام الاقتصادي الدولي، فهي مركز لأربع دوائر متصل بعضها مع بعض، وهي الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والشرق الاوسط، والمحيط الهندي، فضلاً عن أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت ذاته كثيراً عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي (سابقاً) الذي يفصله منطقة الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب

- والقرن الأفريقي... خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية- قضايا ومشكلات، ط2، د.د، (الشارقة، 1987)، ص7.
- (2) تمثل الموارد الاقتصادية في منطقة الخليج عنصراً هاماً من عناصر الوضع الاستراتيجي والاقتصادي، إذ إن خمساً من دول الخليج الثماني، وهي السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، هي الأولى عالمياً من حيث الاحتياط النفطي إذ يصل الى (100) مليار برميل أو يتجاوز ذلك الرقم، فضلاً عن ذلك، فإن الاحتياطي النفطي العالمي يتجه إلى الانكماش والانخفاض، ما عدا الاحتياط النفطي في دول الخليج العربي التي يتزايد انتاجها النفطي بشكل مستمر. معصومة المبارك، أمن الخليج بين الواقع والتوقعات، ندوة آفاق جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وايران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، (جامعة الكويت، 1999)، ص120.
- (3) حسين حافظ وهيب، استراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد (46)، (جامعة بغداد، 2013)، ص49.
- (4) تصنع السياسة الخارجية الأمريكية من قبل 1- السلطة التشريعية لعملية صنع القرارات المتمثلة بأهم هيكل رسمي ومجلس تشريعي وهو الكونغرس الأمريكي، والهياكل غير الرسمية المتمثلة بـ (جماعات الضغط، المجمع الصناعي والعسكري، مؤسسات الفكر والرأي). 2- السلطة التنفيذية والمقصود بها المؤسسات الحكومية التي تتجزأ وظائف لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية وتشمل (وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وكالة المخابرات المركزية). علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة العالمية في العراق، 2006)، ص ص27- 47.
- (5) فواد شهاب، تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي، مكتبة فخراني، (البحرين، د/ت)، ص85.
- (6) وضعت الحرب أوزارها بعد دخول العراق الى الكويت عام 1990، ونشبت على إثر ذلك ما أصبح يصطلح عليه بحرب (الخليج الثانية). أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 660 وأكد طلب انسحاب العراق من الكويت وأعقبه صدور القرار 661 ونص على فرض عقوبات اقتصادية على العراق. وفي تشرين الثاني 1990 اصدر مجلس الأمن القرار 678 والقاضي بتحويل العمل العسكري لإخراج القوات العراقية من الكويت، وقاد تحالف دولي مكون من (33) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حملة عسكرية تحت اسم (عاصفة الصحراء) في (17 كانون الثاني الى 11 نيسان عام 1991) بهدف إخراج القوات العراقية من الكويت، ولقد كانت حرباً كارثياً سواءً على الاطراف المباشرين للنزاع (العراق والكويت)، او على جميع دول الخليج، بسبب زيادة التوتر في المنطقة الناجم عن التواجد الاجنبي المكثف، وزيادة الإرهاب، وكلفة الحرب العالية التي تحملتها دول المنطقة وحدها وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، والتي قدرت آنذاك بـ (50) مليار دولار، وايضاً النتائج المأساوية للحرب ومنها ارتفاع فاتورة النفقات العسكرية، واستمرار الاعمال العسكرية والمتمثلة في قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بفرض حصر للطيران على شمال وجنوب العراق خلال (12) سنة، يضاف الى ذلك الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فرض الحصار الاقتصادي على العراق طيلة (12) سنة. "United Nations Security Council Resolutions, 678" Security Council Resolutions 1990, p.27 www.Decess-ddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/575/28 ؛ السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي- الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1998)، ص ص75- 80.
- (7) حنان خميس، "الأمن القومي العربي"، صحيفة دنيا الوطن، (فلسطين، 2005)، ص8. متاح على الموقع، <http://pulpit.alwatanvoice.com/search/195947/3.html>
- (8) تم التوقيع على اعلان دمشق من قبل وزراء خارجية الدول (مصر وسورية ودول مجلس التعاون الخليجي الست) وذلك في 6 اذار من عام 1991، لإيجاد اسلوب تعاوني بين دول الاعضاء كمعاهدة الدفاع المشترك، لضمان أمن وسلامة دول الاعضاء، للمزيد من المعلومات ينظر: فاروق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت، 2015).
- (9) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج - واقع وخيارات- دعوة الى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص46.

10) جورج هربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في 12 حزيران من عام 1924، مرشح للحزب الجمهوري، رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية سابقاً ونائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس ريغان، تولى الرئاسة عام 1989-1993، وهو صاحب قرار الحرب ضد العراق عام 1991. أودور زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، (لندن، 2006)، ص ص 291-297.

(11) The Public Papers of President Gorge Bush, Remarks to the Reserve Officers Association, 1991-01-23, <https://bush41library.tamu.edu/archives/public-papers/2648>.

12) ويليام جفرسون كلينتون (1993-2001): الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة، ولد في 19 آب من عام 1946، مرشح للحزب الديمقراطي الأمريكي، زوتر، المصدر السابق، ص ص 298-305.

13) جورج ووكر بوش (2001-2009): الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة، ولد في 6 تموز من عام 1946، مرشح للحزب الجمهوري. قاد الحرب على العراق عام 2003، وأسقط نظام الرئيس العراقي صدام حسين. المصدر نفسه، ص ص 306-311.

(14) The Public Papers of President Gorge Bush, Remarks to the Reserve Officers Association, 1990, www.bush41library.tamu.edu/archives/public-papers/2648, p. 85.

15) حمزة خليل الخدام وآخرون، "الخطاب الاعلامي للرئيس جورج بوش الاب في حرب الخليج الثانية (دراسة في علم الاجتماع الاعلامي)، مجلة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، عمان، المجلد (39) العدد (3)، 2012، ص 542.

16) أناتولى أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة، 2003)، ص 24.

17) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية - ثلاثة الثروة - الدين - القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، (القاهرة، 2003)، ص ص 57-58.

18) جيمس بيكر: ولد في ولاية تكساس عام 1930 وهو دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي عضو في الحزب الجمهوري شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريغان في دورته الأولى ثم عمل وزيراً للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان بين 1985 و 1988 ووزير الخارجية في عهده الرئيس جورج بوش الأب من 1989 إلى 1992. متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية،

www.history.state.gov/departmentshistory/people/baker-james-addison

19) جواد كاظم خطاب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات"، مجلة دراسات تاريخية، العدد (12)، (جامعة البصرة، 2012)، ص 182.

20) محمد، اتجاهات السياسة... ص ص 25-26.

21) الفين وهالندي توفلز، الحرب والحرب المضادة، الدار الجماهيرية للطباعة، (طرابلس، 1994)، ص 65.

22) مرقص، المصدر السابق، ص 57.

23) أوتكين، المصدر السابق، ص 24.

24) مادلين أولبرايت: أول امرأة رشحت في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون وزيرة للخارجية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، واستمرت في منصبها لمدة أربع سنوات، حصلت على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة كولومبيا، عملت في عدة مناصب حكومية، اشغلت بالبيت الأبيض مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين عامي 1978-1981، وفي عام 1993 عينت سفيرة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وبقيت في منصبها هذا إلى أن تم تعيينها وزيرة للخارجية عام 1996، Madeleine K. Albright متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية،

<http://history.state.gov/departmentshistory/people/albright-madeleine-korbel>

25) أوتكين، المصدر السابق، ص 25.

- (26) المصدر نفسه، ص37.
- (27) The Public Papers of President of the United States, George W. Bush, (United States Government Printing Office Washington: 2009), Book II, p. 1353.
- (28) محمد، اتجاهات... ، ص79.
- (29) ديفيد ماك، من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب- منظور أمريكي للأمن في الخليج، في مجموعة المؤلفين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي -التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2008)، ص170.
- (30) عبد العزيز شحادة المنصور، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق- دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، (دمشق، 2009)، المجلد (25)، ص599.
- (31) عبدالله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي، (دولة الكويت دراسة حالة) (1997- 2011)، كلية الآداب والعلوم، (جامعة الشرق الاوسط، 2012)، ص85.
- (32) The Public Papers of President Gorge Bush, Exchange With Reporters Prior to a Meeting With Congressional Leaders, 1991 – September, p.p.1-2.
www.bushlibrary.tamu.edu/research/public_papers.php?id=3363&year=1991&month=9.
- (33) Ibid, Radio Address to United States Armed Forces Stationed in the Persian Gulf Region, 1991 – March, p.p.1-2 ترجمه حسن ص128.
- (34) القاسمي، المصدر السابق، ص6؛ عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال المدة (1990-2010)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الشرق الاوسط، 2010)، ص115.
- (35) عامر مصباح، العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات، دار هومة، (الجزائر، 2008)، ص250.
- (36) المهري، المصدر السابق، ص55.
- (37) المصدر نفسه، ص73.
- (38) المهري، المصدر السابق، ص95.
- (39) جون بيترسون، "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي -سلاح ذو الحدين"، في مجموعة مؤلفين، في التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2008)، ص200.
- (40) حسن توفيق ابراهيم، أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي، (القاهرة، 1991)، ص29.
- (41) سويد، المصدر السابق، ص57.
- (42) لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، بحوث استراتيجية (7)، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، (بيروت، 1999)، ص97.
- (43) سويد، المصدر السابق، ص50.
- (44) خطاب، المصدر السابق، ص184.
- (45) سويد، المصدر السابق، ص91.
- (46) جون ديوك انتوني، تعزيز الدفاع الخليجي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، (ابو ظبي، 1996)، ص196.
- (47) مصباح، المصدر السابق، ص52.
- (48) انتوني، المصدر السابق، ص197.
- (49) سويد، المصدر السابق، ص60.
- (50) سويد، المصدر السابق، ص61.

- 51) عبيدلي العبيدي، "العلاقات الخليجية الأمريكية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (2040)، (البحرين، 2008).
- 52) سويد، المصدر السابق، ص61.
- 53) انتوني، المصدر السابق، ص203.
- 54) سويد، المصدر السابق، صص61-62.
- 55) الطيار، المصدر السابق، ص98.
- 56) سويد، المصدر السابق، ص63.
- 57) سويد، المصدر السابق، ص71.
- 58) الطيار، المصدر السابق، ص98.
- 59) خميس، المصدر السابق، ص8.
- 60) سويد، المصدر السابق، ص72.
- 61) المصدر نفسه، ص92.
- 62) مصباح، المصدر السابق، ص230؛ بهجت قرني، وعلي هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ط1 مكتبة الاسكندرية، (مصر، 1994)، ص119.
- 63) سويد، المصدر السابق، ص72.
- 64) مصباح، المصدر السابق، صص232-247.
- 65) سويد، المصدر السابق، ص73.
- 66) المصدر نفسه، صص73-74.
- 67) خطاب، المصدر السابق، صص185-186.
- 68) بيترسون، المصدر السابق، ص208.
- 69) خطاب، المصدر السابق، ص185.
- 70) المهري، المصدر السابق، ص48.
- 71) مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، (القاهرة، 2000)، ص202.
- 72) مصباح، المصدر السابق، ص285؛ الطيار، المصدر السابق، صص91-91.
- 73) خطاب، المصدر السابق، ص187؛ موسى حمد القلاب، شؤون الدفاع في دول مجلس التعاون في مجموعة المؤلفين في الخليج في عام 2008-2009، مركز الخليج للأبحاث، (دبي، 2009)، ص240.
- 74) المهري، المصدر السابق، ص89.
- 75) سويد، المصدر السابق، صص50-51.